أزمة النخبة السياسية في مصر

جمال نصار

النخبة مصطلح فرنسي من أصل لاتيني، يعني الأقلية المنتقاة وأفضل جزء في الشيء والطبقة العليا، والمتعارف عليه في الوقت الحاضر، أنهم الذين يتصدرون المشهد السياسي أو الثقافي أو غيرهما لتميزهم عن غيرهم ومعرفتهم ببواطن الأمور.

وإذا نظرنا إلى النخبة المصرية في القدم، نجد أنها كانت تمثل القاطرة التي تقود وتوجه الشعب في مرحلة ما قبل ثورة يوليو 1952، ولكن بعد ذلك اخذت هذه النخبة مواقف مختلفة تبعا للحاكم أو الرئيس الموجود، فمنهم من كان يسير في فلك السلطة، ومن ثم يحظى بالعديد من المميزات والترقيات والمناصب، والقليل منهم من كان له موقف مشرف بصرف النظر عن العواقب.

ظهر ذلك جليا في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك، حيث استطاع أن يؤثر بشكل واضح على معظم النخبة السياسية، سواء أكانت مستقلة أم حزبية، من خلال سياسة العصا والجزرة.

وعلى الرغم من ذلك، كانت هناك معارضة لحكمه متمثلة في جماعة الإخوان المسلمين التي ناصبها العداء طيلة حكمه، والعديد من الشخصيات المستقلة التي شكلت فيما بعد حركة «كفاية»، وتحديدا في 2004 التي كانت ترفع شعار «لا للتوريث ولا للتمديد»، والأحزاب التي كانت موجودة على الساحة استطاع النظام الحاكم وقتها السيطرة عليها وعدم السماح لها بتخطي الحدود المرسومة لها.

وحاولت تلك المعارضة أن تتواصل فيما بينها لتشكيل تكتل يستطيع الوقوف ضد نظام مبارك بالوسائل المختلفة، إلا أنها لم تستطع زعزعته بالشكل المطلوب.

وكانت ممارسات النظام السلطوية والقبضة الأمنية تؤشران على انهياره، وظهر ذلك جليا في انتخابات مجلس الشعب في 2010 التي قام بتزويرها، مما جعل جماعة الإخوان المسلمين وحزب الوفد ينسحبان منها نتيجة للتزوير الفج الذي شهدته هذه الانتخابات في المرحلة الأولى.

ولم يعبأ النظام باعتراض المعارضة على ممارساته القمعية والاستحواذ على السلطة، وكان ذلك تمهيدا لخروج الشباب في مظاهرات غاضبة احتجاجا على تلك الممارسات بعيدا عن النخبة التي لحقت فيما بعد بثورة الشباب.

فلم يكن غريبا إذا أن تأتي ثورة 25 يناير من خارج إطار النظام السياسي كله، بشقيه: الحكم والمعارضة، بإلهام من حركات شبابية بديلة عن النخبة المتآكلة.

وكانت نداءات محمد البرادعي وجماعة الإخوان المسلمين وحزب الوفد للنظام باتخاذ إجراءات إصلاحية فورية، عاملا مؤثرا في تحفيز الشباب على الخروج ضد النظام.

ومما زاد الموقف حرجا بطء النظام في تنفيذ الإصلاحات التي طلبت منه، وتشمل تغيير الحكومة وتحسين الأحوال المعيشية وإقالة وزير الداخلية حبيب العادلي، مما دفع بالتحول في المشهد، وتحولت المظاهرات إلى ثورة عارمة ضد النظام كله منادية بإسقاطه.

وكان هناك اتفاق بين النخبة السياسية على الاستمرار في التظاهر لإسقاط هذا النظام، وحدث ذلك بالفعل في 11 من فبراير 2011، أي بعد 18 يوما من خروج الشباب في 25 يناير من العام نفسه.

النخبة بعد مبارك

وبعد خلع رأس النظام المتمثل في مبارك انقسمت النخبة على نفسها، فمنهم من أراد أن تسير الأمور في اتجاه العمل السياسي بالتوازي مع العمل الثوري والذهاب إلى الانتخابات أولا، وكان أصحاب هذا الرأي جماعة الإخوان المسلمين ومن ناصرهم من الإسلاميين.

وعلى الجهة الأخرى، ذهبت الأحزاب التي سمّت نفسها بـ«المدنية» إلى وضع الدستور أولا. كل ذلك وسّع من حدة الشقاق بين السياسيين الذين شاركوا بالأمس في الثورة.

وصارت الأمور إلى الانتخابات التشريعية ثم الرئاسية، وكان للتيار الإسلامي –وفي القلب منه جماعة الإخوان– النصيب الأكبر في تلك الانتخابات، وحظي محمد مرسي المنتمي لجماعة الإخوان بمنصب رئيس الجمهورية متقدما بنسبة طفيفة على منافسه الفريق أحمد شفيق المحسوب على النظام السابق.

وكانت هذه هي نتيجة العملية الديمقراطية التي ارتضاها الجميع، ولكن ذلك لم يُرْض العديد من القوى المدنية لخلافها الشديد مع التيار الإسلامي، ومن هنا ظهر الخلاف بين الرئيس المنتخب وبين التيارات المدنية التي ناصبته العداء منذ البداية، ولم تُعْطَ له الفرصة لكي يقوم بالإصلاح المناسب لمؤسسات الدولة.

وكان لفئة الشباب رأي آخر في العملية السياسية، فهم من ناحية لم يشاركوا فيها، أو بمعنى آخر لم تتح لهم الفرصة للمشاركة، ومن ناحية أخرى كانت لديهم رغبة شديدة في تطهير مؤسسات الدولة من النظام السابق.

واستمرت الأمور على هذا الوضع، الرئيس في جانب ومن معه من التيارات الإسلامية، وفي الجانب الآخر التيارات المدنية وكل من ساعدها، وخرجت 25 مليونية وأكثر من 7 آلاف تظاهرة احتجاجية اعتراضا على سياسات الرئيس مرسي.

ومما زاد الأمر تعقيدا صدور الإعلان الدستوري في 22 نوفمبر 2012 الذي أصدره الرئيس محمد مرسي، وتضمن ما وصفه بالقرارات الثورية: جعل القرارات الرئاسية نهائية غير قابلة للطعن من أي جهة أخرى «مثل المحكمة الدستورية» منذ توليه الرئاسة حتى انتخاب مجلس شعب جديد، وإقالة النائب العام المستشار عبد المجيد محمود وتعيين بدلا منه المستشار طلعت إبراهيم، وتحصين مجلس الشورى واللجنة التأسيسية «لا يُحلان كما حدث لمجلس الشعب»، وتمديد الأخيرة بفترة سماح شهرين لإنهاء كتابة دستور جديد للبلاد، وإعادة محاكمات المتهمين في القضايا المتعلقة بقتل وإصابة وإرهاب المتظاهرين أثناء الثورة.

هذا الإعلان دفع القوى المناوئة للرئيس إلى تشكيل جبهة الإنقاذ الوطني التي ناصبته العداء على طول الخط، ودفعت العديد من الشخصيات إلى الانسحاب من الهيئة التأسيسية للدستور.

وفي تلك الأثناء، وقعت حوادث كثيرة منها أحداث الاتحادية وغيرها، وسقوط قتلى من الجانبين مما دفع البرادعي –الذي كان المنسق العام للجبهة حينها– إلى اتهام الرئيس المنتخب بالانقلاب على الديمقراطية وفقدان الشرعية، وهدد بتدخل القوات المسلحة إذا استمر الحال التي تشهدها البلاد، ودعا الدول الغربية إلى التدخل لإنقاذ الثورة من مرسي، الذي وصفه بأنه نصّب نفسه حاكما بأمر الله، والفرعون الجديد، كما وجه أنصاره للاعتصام في الميادين.

ولم يكن بعيدا عن المشهد حمدين صباحي المرشح السابق لرئاسة الجمهورية، فلم يدخر جهدا في معاداة الرئيس مرسي، وصرح أكثر من مرة بأن شرعيته تآكلت وتحرت أخلاقيا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا، ولم يتبق سوى شرعيته القانونية استنادا إلى الصندوق «بوابة الأهرام 2013/4/16»، ولم يكن موقف النخب السياسية المدنية بعيدة عن هذا الموقف، بل شاركت البرادعي وصباحي في الطريق نفسه.

ودعمت هذه القوى حركة «تمرد» التي بدأت الدعوة لسحب الثقة من الرئيس مرسي، وانطلقت «تمرد» في يوم الجمعة 26 أبريل 2013 من ميدان التحرير بالقاهرة، على أن تنتهي في 30 يونيو من العام نفسه، وتمكنت من جمع 22 مليون توقيع –حسب زعمها– لسحب الثقة من محمد مرسي.

ولم تكن وسائل الإعلام المرئية والمقروءة بعيدة عن ذلك المشهد أيضا، فكل القنوات الخاصة –حتى التليفزيون الرسمي– أخذت تكيل للرجل كل التهم والخطايا، لدرجة أن برنامج «البرنامج» لباسم يوسف، أخذ يستهزئ بكل تصرفاته بشكل كوميدي ووجد رواجا كبيرا بين المشاهدين.

ولم يسلم الرجل من العديد من الكتاب الليبراليين واليساريين، فكلهم –تقريبا– كانوا له بالمرصاد في كتاباتهم، وحشدوا كل من لديه موقفا من الرئيس ليوم الثلاثين من يونيو الماضي للدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة.

على الجانب الآخر، أمهل المجلس العسكري الرئيس والمعارضة أسبوعا لإيجاد مخرج للأزمة في مصر، ثم 48 ساعة بعد الثلاثين من يونيو، وتم الاتفاق بين المجتمعين في الثالث من يوليو على عزل الرئيس ووضع خارطة طريق جديدة، وهذا ما دفع جماعة الإخوان ومن ناصرها من تحالف دعم الشرعية إلى الاعتصام منذ الـ 28 من يونيو في رابعة العدوية، واستمر الاعتصام أيضا في ميدان النهضة، حتى تم فضهما في الـ 14 من أغسطس 2013.

وأدت تلك العملية لقتل الآلاف من المصريين وأصيب عشرات الآلاف، وفتحت السجون في كل محافظات مصر وتم اعتقال العديد من المعارضين للانقلاب العسكري، ولم يحرك ذلك ساكنا لدى النخبة السياسية، والكتاب والصحفيين، وأرباب حقوق الإنسان.

مشهد ما بعد مرسي

بعد أن أعلن وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي بيان الثالث من يوليو/تموز، وحدد فيه ما سمي بـ«خارطة المستقبل»، تم اختيار رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسا مؤقتا للبلاد ومحمد البرادعي نائبا له للشؤون الخارجية وحازم الببلاوي لرئاسة الحكومة، وكان شغل الحكومة الشاغل هو فض اعتصامي رابعة والنهضة لأنه يمثل لهم عقبة –حسب زعمهم– في السير نحو تحقيق خارطة الطريق، وأخذوا يعدون العدة من خلال تهييج الرأي العام في وسائل الإعلام المختلفة، ضد المعتصمين.

وكل من نادى أثناء حكم المجلس العسكري بإسقاط العسكر تحولوا إلى داعمين للعسكر للوقوف في وجه جماعة الإخوان المسلمين والتحالف الداعم لها.

ومن ثم، تحول كل الذين لم يحالفهم الحظ في أي استحقاق انتخابي إلى التعاون مع الجيش والشرطة بشكل فجّ لم يحدث في تاريخ مصر الحديث، من أجل التخلص من الإخوان.

بل ذهبوا أكثر من ذلك، بإباحتهم قتل المتظاهرين من الإخوان ومن ناصرهم لأنهم يخرجون على النظام العام للدولة، ولم نسمع للمنظمات الحقوقية أي صوت أو اعتراض على هذه الانتهاكات، على الرغم من أنهم لم يألوا جهدا في تتبع سقطات الرئيس مرسي فيما سبق.

وتحول الصراع من سياسي إلى حرب إبادة لفصيل سياسي مارس الديمقراطية التي فقدها هؤلاء من خلال خمسة استحقاقات انتخابية.

ولم يكن القضاء بعيدا عن هذا الصراع السياسي، فمنذ اللحظة الأولى من عزل الرئيس المنتخب تم إعداد التهم من خلال نائب جديد هو المستشار هشام بركات، الذي لم يدخر جهدا في تعقب قيادات الإخوان وتوجيه التهم لهم، والسماح لقوات الشرطة بالقبض على قيادات الإخوان وكل من ساعدهم.

بل وصل الأمر إلى أن قرر مجلس الوزراء المصري يوم الأربعاء 25 ديسمبر 2013 اعتبار جماعة الإخوان المسلمين «جماعة إرهابية» في الداخل والخارج، واتهامها بالوقوف وراء بعض أعمال العنف في البلاد.

ونلحظ في هذه الفترة أن كل الدعوات التي كان ينادي بها هؤلاء من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان ذهبت أدراج الرياح، ولم نعُدْ نسمع عن «تويتات» البرادعي، أو خطب حمدين، أو اعتراض جورج إسحاق، أو نقد منظمات حقوق الإنسان أو غيرهم، بل الجميع اختفى من المشهد السياسي.

وأصبح الكل ينظر إلى القوات المسلحة لشغل الفراغ، ولذا يشعر كثيرون –من العامة والخاصة– بل من المرشحين الرئاسيين السابقين، بوطأة هذا الفراغ، وربما بالرعب مما بعده، ولذا أخذوا يهتفون باسم السيسي في كل المحافل.

فالرجل الذي أطاح بالرئيس المُنتخب، صار مطلوبا للعب دور المخلص السياسي أملا في الكفاءة ذاتها.

وأصبح كل من لديه عداء مع التيار الإسلامي –وخصوصا الإخوان– ينادي بتقدم الرجل لرئاسة الجمهورية، باعتباره البطل الوحيد القادر على إنقاذ مصر، واستجابة لإلحاح الجماهير التي تطالبه بالترشح، وخلاصا من هم الاختيار وألم الانتظار، فهم يريدون مخلصا لا رئيسا، وأصبح الجميع مهووسا بشخصية الرجل، كأن مصر لم تنجب مثله قط، وظهر ذلك جليا في وسائل الإعلام.

وأتصور أن المؤشر في المستقبل لا يُنبئ بخير، بحكم تفشي الكراهية في المجتمع وما تؤدي إليه من انقسامات ذات مخاطر كبيرة، وتسهم النخبة بكل أطيافها في ذلك، نتيجة بحثها وارتباطها بمصالحها فقط دون انشغال كبير بمصلحة الوطن ومصير الأمة.

عن «الجزيرة نت»

الظواهري.. هل يستهدف إسرائيل؟!

ماثيو ليفيت

في 22 يناير، أعلن المسؤولون الإسرائيليون أنهم أفشلوا قبل عدة أسابيع ما وصفوه بمخطط إرهابي «متقدم» لـ تنظيم «القاعدة» في إسرائيل. وعلى الرغم من أن الجهاديين الذين يستوحون أفكارهم من تنظيم «القاعدة» استهدفوا إسرائيل من قبل «في تشرين الثاني/نوفمبر خطط ثلاثة رجال للقيام بهجوم قرب الخليل ولكنهم قتلوا في تبادل لإطلاق النار مع الشرطة»، إلا أن هذه هي المرة الأولى التي يشترك فيها كبار قادة «القاعدة» بشكل مباشر في تلك المخططات.

وقد يبدو هذا مفاجئاً نوعاً ما للمراقب العادي، في ضوء تصدر إسرائيل لخطاب «القاعدة» على مدار سنوات عديدة. ورغم أن الحاجة لاستهداف إسرائيل واليهود واضحة للعيان في معتقدات «القاعدة»، إلا أنها نادرا ما ترجمت إلى مهام فعلية ضد إسرائيل. وهذا ما يجعل من هذا المخطط الأخير، الذي يعود مصدره إلى زعيم تنظيم «القاعدة» أيمن الظواهري، ذو أهمية كبيرة. وفي الواقع يعكس ذلك خوف القادة الرئيسيين في تنظيم «القاعدة» من أن يتجاوزهم القتال في الشام – وخاصة في سوريا.

خطة الهجوم

وفقاً للسلطات الإسرائيلية، بدأ المخطط الأخير عندما قام عميل تنظيم «القاعدة» في غزة، عارف الشام، الذي عمل لصالح الظواهري، بتجنيد ثلاثة رجال – رجلين من القدس الشرقية ورجل ثالث من الضفة الغربية – للمشاركة في شن هجوم. ورغم عدم وضوح كيفية معرفة مسؤولي الأمن الإسرائيليين في بداية الأمر بأعمال التجنيد هذه، التي أعلنت عن طريق سكايب وفيسبوك، إلا أنهم على ما يبدو قاموا بمراقبة هذه الاتصالات على مدى بضعة أشهر إلى حين اعتقال الأشخاص الأربعة في أواخر ديسمبر.

ووفقاً للإسرائيليين، كان إياد خليل أبو سارة، من حي رأس هميس في القدس الشرقية البالغ من العمر 23 عاما، هو المجند الرئيسي للشام. وتفيد التقارير أن أبو سارة تطوع لتنفيذ «هجوم انتحاري» على حافلة إسرائيلية تنتقل بين القدس ومعاليه أدوميم. وكانت الخطة تتمثل بقيام مسلحين بإطلاق النار على إطارات الحافلة ومن ثم قلبها. وبعد ذلك، يقوم هؤلاء بإطلاق النار على الركاب من مسافة قريبة. وأخيرا، افترضوا أنهم سوف يلقون حتفهم في تبادل لإطلاق النار مع الشرطة ومع أول المستجيبين للحدث. كما قام الشام وأبو سارة بوضع رسم مبدئي لقنابل تفجير انتحارية متزامنة في مركز للمؤتمرات في القدس، ويقوم مفجر انتحاري ثان باستهداف المستجيبين لحالات الطوارئ [وهجوم آخر] على السفارة الأمريكية في تل أبيب، يتولى تنفيذه خمسة إرهابيين أجانب لم يكشف عن أسمائهم كانوا سيتوجهون إلى إسرائيل كسياح وبحوزتهم جوازات سفر روسية مزيفة. واستعدادا لذلك، أرسل الشام إلى أبو سارة ملفات حاسوبية لدورة تدريب افتراضية على صنع القنابل. وكان مخطط أن يتولى أبو سارة إعداد السترات الانتحارية وقنابل تفجير الحافلات كما كان سيسافر إلى سوريا للتدريب على القتال وتصنيع القنابل. وقد اقتنى بالفعل تذكرة سفر على رحلة إلى تركيا أثناء إلقاء القبض عليه.

كما أن المجندين الآخرين للشام – روبين أبو نجمة وعلاء غنام – كانا يعملان معه على تنفيذ هجمات ضد إسرائيل أيضا. وقد أفادت التقارير أن أبو نجمة خطط اختطاف جندي إسرائيلي من محطة الحافلات المركزية في القدس وتفجير بناية سكنية في حي يهودي في القدس الشرقية. كما تعلم أيضا تصنيع المتفجرات على الإنترنت. وقد أنيطت بغنام، من سكنة قرية قرب جنين، مدينة فلسطينية في شمال الضفة الغربية، مهمة تأسيس خلية سلفية في الضفة الغربية تتولى تنفيذ هجمات مستقبلية.

وقد شعرت السلطات الإسرائيلية بالصدمة جراء تورط الظواهري، الذي أصدر تعليماته مباشرة للشام لتنفيذ هذه المؤامرة. لكن الأمر الأكثر إثارةً للدهشة هو مدى سرعة تطوير المخطط، التي لم تتجاوز شهورا. وصرح مسؤول أمني قائلا «قام أبو سارة والشام بتنسيق رحلة إلى سوريا وتحويل الأموال. وقد حدث كل ذلك بسرعة كبيرة؛ وتشكلت جميع القنوات الثلاث بمعدل سريع».

ما وراء الخطاب

تمثل إسرائيل والقضية الفلسطينية منذ فترة طويلة موانع صعق لـ تنظيم «القاعدة». فقد أشار بن لادن إلى القضية الفلسطينية في جميع بياناته العلنية تقريباً خلال الفترة بين 1990 و 2011. وفي عام 1994، كتب خطاباً إلى المفتي العام للمملكة العربية السعودية بعنوان «خيانة فلسطين»، عارض فيه دعم المفتي الأكبر لـ «اتفاقات أوسلو» قبل ذلك بعام. وفي إعلانه الحرب عام 1996 ضد الغرب، استدعى بن لادن القضية الفلسطينية مرة أخرى لحشد المسلمين لقتال التحالف «الأمريكي الإسرائيلي». وفي فتوى عام 1998، دعا بن لادن والظواهري وآخرون المسلمين إلى قتل الأمريكيين وحلفائهم – من المدنيين والعسكريين على حد سواء – وتحرير المسجد الأقصى في القدس. وحتى أن خالد شيخ محمد، العقل المدبر لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، اعتبر مؤامرة 11 سبتمبر فرصة للتنديد بإسرائيل. وفي المخططات الأصلية للهجوم، أفادت التقرير أنه أنيطت به مهمة اختطاف طائرة بنفسه، والهبوط بها في إحدى المطارات بعد تحطم تسع طائرات أخرى، وإلقاء خطاب يندد فيه بدعم الولايات المتحدة لإسرائيل والقلبين والحكومات القمعية العربية.

ورغم أنه نادرا ما ترجم هذا الخطاب إلى عمليات فعلية ضد إسرائيل حتى الآن، إلا أنه كانت هناك بعض الاستثناءات. فقد قام «مفجر الحذاء» البريطاني، ريتشارد ريد، بالإعداد لمهمته في عام 2002 باختبار أمن الطيران على الخطوط الجوية لشركة إل عال الإسرائيلية واستطلاع أهداف محتملة في إسرائيل ومصر. ويزعم خالد شيخ محمد أنه شارك في مخططات مختلفة لشن هجمات على إسرائيل، بما في ذلك مخطط تدخل فيه طائرات من المملكة العربية السعودية إلى المجال الجوي الإسرائيلي وتصطدم بمبان في إيلات، المدينة الإسرائيلية الواقعة أقصى الجنوب. والجزء الناجح من مخططه هو الهجوم على فندق بارادايس في مومباسا، كينيا، في نوفمبر 2002 الذي أسفر عن مقتل ثلاثة إسرائيليين وإصابة 20 آخرين بجراح. وعلى نحو مماثل، وقبل فترة طويلة من شهرة الظواهري كزعيم تنظيم «القاعدة»، أفادت التقارير أنه حاول إنشاء خلية إرهابية لاستهداف إسرائيل. فبحلول عام 2001، أفادت وزارة الخزانة الأمريكية أن الظواهري تلقى أكثر من 35,000 دولار لتدريب مقاتلين أردنيين وفلسطينيين في أفغانستان وتسهيل سفرهم إلى الشام. «وتلقى الزرقاوي تأكيدات بأنه سيتم تقديم المزيد من التمويل للقيام بهجمات ضد إسرائيل»؛ ووفقاً لبعض التقارير ربما كان قد سافر بنفسه إلى الأراضي الفلسطينية بحلول عام 2002. إلا أن ذلك لم يسفر عن أي شيء.

وقد ثبتت صحة هذه الإستثناءات: فمخططات «القاعدة» ضد إسرائيل لم تضاهي مطلقا حملتها الدعائية المناهضة لإسرائيل. ويرجع ذلك إلى مناقشات احتدمت بين القادة المستقبليين للجماعة في أيام أفول الجهاد ضد روسيا في أفغانستان. فعقب الانسحاب السوفيتي من أفغانستان في شباط/فبراير 1989، اختلف بن لادن وعبد الله عزام – فلسطيني من الضفة الغربية الذي كان كبير المنظرين للجهاد الأفغاني – بشأن القبلة التالية للمقاتلين المجاهدين. وقد أشار بن لادن إلى الولايات المتحدة، التي دعمت الحكومات العربية غير الإسلامية بما فيه الكفاية وكان يتوجب الإطاحة بها واستبدالها بنظام خلافة جديد. وقد اتبع في ذلك نصيحة الظواهري والإسلاميين المصريين الذي كانوا يؤكدون منذ فترة طويلة على حتمية الإطاحة بالأنظمة الإسلامية الملحدة. وبعد ابتعاده عن الصراع الفلسطيني لأنه كان خاضعاً لهيمنة جماعات قتالية علمانية، رأى الآن أن هناك فرصة لإعادة الزخم إلى ذلك الصراع مع جعل الأسس الإسلامية الجبهة الجهادية التالية. وقد قتل عزام في انفجار سيارة ملغومة في عملية غامضة عام 1989، والباقي معروف ولا يحتاج إلى إعادة السرد.

ولم تركز القيادة العليا لـ تنظيم «القاعدة» بشكل عام عملياتها على إسرائيل، كما أنها لم تكن متقبلة للجماعات القائمة في غزة التي زعمت أنها تابعة لـ «القاعدة» أو تستلهم أفكارها منها. وأثناء حرب ديسمبر 2008 – يناير 2009 في غزة، أعربت «القاعدة» عن دعمها للمقاتلين الفلسطينيين ونددت بالدول العربية لعدم مساعدتهم، لكنها لم تدعم أقوالها بالأفعال. وبعد بضعة أشهر، في أغسطس 2009، عندما شنت «حماس» غارة على مسجد للجهاديين السلفيين في غزة انتهى بمعركة بالأسلحة النارية خلفت نحو 24 قتيلا و130 جريحا، أدان قادة «القاعدة» حركة «حماس» ودعوا الله «إلى الانتقام من دم الرجال المقتولين وتدمير دولة «حماس»». كما دعا بن لادن والظواهري إلى الجهاد في غزة، ولكن مع ذلك لم تعترف «القاعدة» مطلقا بأي من الجماعات الفلسطينية التي لبت دعوتها.

فوز.. خسارة.. أم تعادل ؟!

إذن لماذا هذا التغير المفاجئ في المسار؟ إن الظواهري، الذي هو الآن زعيم تنظيم «القاعدة»، مثله مثل بن لادن، قد جعل منذ فترة طويلة استهداف إسرائيل ضمن التسلسل العملياتي بعيد الأجل ولم يجعله ضمن الأهداف الأكثر إلحاحا. ففي تسعينيات القرن الماضي، قال الظواهري «إن الطريق إلى القدس يمر عبر القاهرة». وبعبارة أخرى، لا يمكن تحرير فلسطين إلا بعد أن يتم التعامل مع الأنظمة غير الشرعية وتلك غير الإسلامية بما فيه الكفاية في دول مثل مصر. وبعدها بسنوات، في رسالة إلى أبو مصعب الزرقاوي في العراق، أوضح الظواهري أن استهداف إسرائيل كان هدفاً من «المرحلة الرابعة» ويأتي في أعقاب «أو في نفس الوقت الذي يتم فيه» طرد الأمريكيين من العراق، وإنشاء إمارة إسلامية هناك، وتوسيع نطاق الجهاد إلى البلدان العلمانية المجاورة للعراق.

والآن وبعد أن ساد اعتقاد بأن حرب «القاعدة» في العراق قد مُنيت بالهزيمة، إلا أننا نجدها الآن في حالة تعافي، وذلك بفضل الجهود التي تبذلها الجماعة في البلد المجاور سوريا. فمن جهة، يمكن أن ننظر إلى قرار استهداف إسرائيل على أن الظواهري يستدعي ذلك التسلسل في استراتيجيته طويلة الأجل.

ومن جهة أخرى، فإن المخطط الذي افتضح أمره مؤخراً يرتبط بصورة أكثر بمكانة الظواهري وغيره من كبار قادة «القاعدة» بين الجماعات الجهادية العالمية الأخرى. فالأحداث في سوريا تولد تغييرات سريعة في طبيعة المشروع الجهادي، الذي لم يعد مركزه في أفغانستان أو باكستان أو العراق أو اليمن، بل في قلب المشرق العربي – بلاد الشام – في سوريا. وهناك، تقاتل اثنين من المنظمات التابعة لـ تنظيم «القاعدة»، نظام الأسد وحلفاؤه الشيعة والمتمردين السوريين الأكثر اعتدالا. وهاتان المنظمتان هما «الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش»» و «جبهة النصرة» اللتان لم تندمجا بينهما. وقد تعهدت واحدة منهما فقط «جبهة النصرة» بالولاء لأيمن الظواهري. وفي الواقع، عندما أوعز الظواهري إلى «الدولة الإسلامية في العراق والشام» بالتركيز على العراق وترك المسرح السوري إلى «جبهة النصرة»، رفض زعيم تنظيم «داعش» الانصياع لتوجيهاته. وقد جاءت استجابة الظواهري هذا الأسبوع استجابة فعلية، حيث ألقى باللائمة على «الدولة الإسلامية في العراق والشام» جراء «فداحة الكارثة التي حلت بالجهاد في سوريا» وتبرأ من علاقات الجماعة بـ تنظيم «القاعدة». وأصر الظواهري، بأن «تنظيم «داعش» ليس فرعا من «القاعدة» وليس لدينا أي علاقة تنظيمية معه».

وفي غضون ذلك، بقيت الجماعات الإسلامية الأخرى، مثل «أحرار الشام»، مستقلة حتى في الوقت الذي تشارك في بعض الأسس الأيديولوجية مع تنظيم «القاعدة». واليوم لا تخضع المراكز الجهادية، التي تجذب المجندين والتبرعات والمقاتلين الأجانب، إلى إدارة «القاعدة». وفي ضوء ذلك، ربما شعر الظواهري بالحاجة إلى القدرة على تنفيذ حدث جلل يمكن أن يتجمع حوله المقاتلون الجهاديون من كافة الأشكال والأحجام. وفي هذا الصدد، هل هناك ما هو أفضل من شن هجوم على إسرائيل؟

وتحتدم نقاشات في صفوف من يدرسون الإرهاب والعنف السياسي، حول الصلة والأهمية المستمرة لمركز «القاعدة» التقليدي وقيادات عليا أخرى لـ تنظيم «القاعدة». وقد تجددت تلك النقاشات بتعليق جسور للرئيس الأمريكي باراك أوباما في مقابلة أجرتها معه مجلة «نيويوركر» أشاد فيها بنجاح إدارته في «استئصال» «القاعدة» على طول الحدود بين أفغانستان وباكستان، وقلل من شأن التهديد الذي تمثله فروع «القاعدة» التي تركز بصورة أكثر على مهاجمة أوطانها من مهاجمتها الولايات المتحدة. وقارن أوباما تلك الجماعات بفريق طلائع الاسكواش – التي ليست بنفس خطورة الفرق المحترفة التي نفذت هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وفيما يتعلق بذلك الفريق، أكدت وزارة الخارجية الأمريكية مؤخرا أن «جهود مكافحة الإرهاب الأمريكية نجحت في استئصال القيادة بالكامل. ولم يتبق سوى [الظواهري]». وفي هذه المرحلة، توقع المتحدث باسم وزارة الخارجية أن الظواهري يمضي على الأرجح «وقتا كبيرا قلقا بشأن أمنه الشخصي يتجاوز ما يقضيه في الدعاية، لكنه لا يزال مهتما بالاستمرار في هذا النوع من الدعاية لكي تستمر أهميته».

ربما نجم مخطط الظواهري ضد إسرائيل عن الحاجة إلى إعادة تأكيد وضعه بين الجماعات الجهادية الأخرى، لا سيما في سوريا، لكن ذلك لا يعني أن تهديد الإرهاب هو أقل واقعية. ومع ذلك، يستطيع المرء أن يعرّف «القاعدة» اليوم بأنها جماعة فردية لها بعض أصحاب المصالح المقربين، أو أنها مجموع جميع أصحاب المصالح والأجزاء غير المركزية، وبهذا يتضح من واقع مثل هذه المخططات أنه يتعين على الغرب، بما في ذلك إسرائيل، توخي الحذر.

عن «معهد واشنطن».. وماثيو ليفيت هو مدير برنامج ستاين للاستخبارات ومكافحة الإرهاب في المعهد.

لا تزعجوا القيصر!

غسان شربل

هذا ليس وقت الحديث عن حقوق الإنسان. ومنظمات المجتمع المدني. والتمييز ضد المثليين. وانحناء القضاء أمام إرادة الحاكم. وليس وقت الحديث عن الإنفاق الخيالي لضمان الحفل المبهر. ومستقبل المدينة الأولمبية بعد مغادرة اللاعبين. والفساد الذي التهم بعض بلايين الدولارات من الخمسين التي أنفقت. والأضرار التي لحقت بالبيئة. هذا ليس وقت محاكمة السياسات. والتذكير ببراميل حلب. أو ركام المنازل في غروزني.

لا تزعجوا القيصر.

اتركوه يرفل في حرير ساعته. يتذوق متعة الانتصار. يتلذذ بطعم الثأر. لا تغتالوا بهجته. ولا تعكروا مزاجه. هذا عرسه الشخصي. وعرس بلاده. هذه صورتها. وصورته. ما هم إن غاب الزعماء الغربيون. ثلاثة بلايين مشاهد تسمروا في تلك الليلة. تطلعوا إلى ذلك المنتجع على البحر الأسود. تطلعوا إلى روسيا العظيمة ورئيسها العظيم.

وما هم أن تخون التكنولوجيا قليلاً في حفل الافتتاح. رفع علم روسيا على أنغام النشيد الوطني ومطلعه صريح: «روسيا قوتنا العظمى». وتولى رفع العلم رائد الفضاء سيرغي كاركالوف لتذكير المشككين بفتوحات روسيا في علوم الفضاء.

منذ سبع سنوات وهو ينتظر موعده في سوتشي. والرسالة واضحة. روسيا قوية. ومستقرة. وعصرية. قوية في الداخل. وقوية في الخارج أيضاً. رأى سيرغي لافروف يحمل الشعلة الأولمبية. دفاع هذا الرجل عن روسيا لا يقل أبداً عن دفاع سلفه اندريه غروميكو عن الاتحاد السوفياتي. وجهه جليدي أيضاً لكنه يرتكب أحياناً خطأ الابتسام والإسراف في الشرب والتدخين.

لا تزعجوا القيصر.

قبالة البحر الأسود يغرق في الذكريات. كان جاسوساً برتبة كولونيل يرسل تقاريره من ألمانيا الشرقية. فجأة تداعى جدار برلين. حزم حقائبه وعاد. انتحر الاتحاد السوفياتي وتطاير «الرفاق». تعرت روسيا من حلفائها ورقدت تئن تحت الثلج. كلما تذكر ميخائيل غورباتشوف تضاعف احتقاره له. أي قيصر يقبل أن تتفتت امبراطوريته بين يديه؟ بعدها شق طريقه إلى بطانة بوريس يلتسين. أسرف الرئيس في ارتكاب الأخطاء. أسرف في الشرب وأضحك العالم. وفي الساعة المناسبة استدعاه وأحاله على التقاعد.

كان الاتحاد الروسي نفسه يتداعى. لوحت جمهوريات ومناطق بالفرار منه. زجرها وأدماها. استدعى باروتات المال وأبلغهم. الطاعة أو السجن. الطاعة أو المنفى. وهكذا كان. قلم أظافر الجمهوريات. وأظافر الأحزاب والإعلام. خاطب روسيا العميقة واتهم القوة العظمى الوحيدة والأطلسي بتطويق بلاده. كل ذلك صار من الماضي. والدليل توقف ضباط «الجيش الأحمر» عن بيع بزاتهم وأوسمتهم بحفنة من الدولارات في شوارع موسكو.

وجّه إلى أميركا المتغطرسة سلسلة صفعات. قضية سنودن فضحت تجسس أميركا على أقرب حلفائها ودفعتها إلى سلسلة طويلة من الاعتذارات. في مجلس الأمن حرك سيف الفيتو ومنع أميركا من إلحاق نظام بشار الأسد بنظامي معمر القذافي وصدام حسين. أهداها السلاح الكيماوي ولطخ هيبتها. وفي أوكرانيا سارع إلى إغلاق الباب أمام الغرب وإن اضطر إلى دفع الثمن باهظاً. وفي موازاة سوتشي سرب إهانة فيكتوريا نولاند للاتحاد الأوروبي ولم يكن بمقدور أميركا غير التنديد بلجوء موسكو إلى «أساليب خسيسة».

ينظر القيصر فلاديمير بوتين إلى العالم فيشعر بالارتياح. غورباتشوف يقيم هذه المرة في البيت الأبيض واسمه باراك أوباما. غادر العراق وأهداه إلى إيران. وغداً يغادر أفغانستان ويعيدها إلى «طالبان». ديفيد كامرون يناشد اسكتلنده أن تؤخر موعد فرارها. والرجل الجالس في مكتب شارل ديغول لا تلهيه عظمة فرنسا عن نداءات قلبه. وسلطان إسطنبول يواري دموعه في البوسفور. جاءته الطعنة من بيت أبيه.

هذا لا يعني أن الأعراس تدوم. أميركا هي أميركا وحجم اقتصادها أضعاف حجم اقتصاده. والصعود الصيني ليس خبراً مفرحاً دائماً. والتصدي لـ «الربيع الإسلامي» يرشح روسيا لموقع العدو الأول. لكن الوقت الآن للاحتفال. صوره موزعة في البلاد. يلعب الجودو أو الهوكي. يمتطي حصاناً أو يقفز بالمظلة. عاري الصدر وفي رحلة صيد. قيصر في أول الستينات و «عازب» والحالمات كثيرات. ينظر في المرآة ويبتسم. صنعت الـ «كي جي بي» عميلاً أبرع من جيمس بوند. اقتحم الكرملين ونام في سرير جوزف ستالين.

عن «الحياة» اللندنية